جامعة د. مولاي الطاهر- سعيدة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم علوم السياسية

دور التنمية السياسية في ارساء الحكم الراشد

- دراسة حالة الجزائر-

تخصص سياسات عامة و تنمية

من إعداد الطالب:
مامون رضا ضياء الدين

إشراف الدكتورة:
د,عياشي حفيظة

لجنة المناقشة:

_ أ.بن زايد محمد رئيـــــــــــــــــــــسًا

_ د.عياشي حفيظة ومقررًا — مشرفًا

_ أ.حلوي خيرة مناقشا — عضوا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

"قَـالُوا سُـبْحَانَكَ لَا عِلْـمَ لَنَـا إِلا مَـا عَلمْتَنَـا إنــ
كَ أَنْـــتَ العَلـــيمُ الحَكـــيمْ" صَـــدَقَ اللهُ
العَظِيمْ

ســـورة البقـــرة الآيـــة
32

شكـــــر و تقديـــــــر

في البداية نشكر الله تعالى العلي القدير شكرا كثيرا الذي وفقنا لانجاز هذه المذكرة و هدانا بالصبر و العون على تجاوز كل الصعاب فهو المتفرد بالنعمة و الحمد و الثناء أولا و أخيرا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من

الأستاذة المشرفة الدكتورة عياشي حفيظة على كل ما قدمته من توجيهات و إرشادات في سبيل انجاز هذه الدراسة .

و إلى لجنة المناقشة التي ستتفضل بمناقشة و تقييم مذكرتنا

و نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة سعيدة الدكتور الطاهر مولاي

و الشكر موصول أيضا لكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب ومن بعيد .

فاللهم بلغ الشكر أهله

الإهـــــــــداء

اهدي ثمرة الجهد المتواضع

إلى الذين اشترط الله مرضاته برضاهما و أودع الرحمة و الحب فيهما إلى اغلي شخصين على قلبي والدي الكريمان أطال الله في عمرهما.

إلى أخي عماد

و أختي هناء

إلى الغالية سهام بن علي

إلى الأهل و الأقارب

إلى أساتذتي الأفاضل

إلى كل الأحبة و الأصدقاء

إليكم جميعا اهدي عملي هذا المتواضع

الفصل الأول :

التأصيل النظري للتنمية السياسية و الحكم الراشد

إن التنمية السياسية باعتبارها طريقة تهدف إلى تطبيق إستراتيجية سياسية تؤدي إلى تطوير حالة الضعف السياسي المنتشرة في دولة ما ، وقدتم دراستها من خلال عدة مداخل أهمها المدخل القانوني و المدخل الماركسي و الوظيفي و كذا المقارن,كما لها علاقة بالحكم الراشد الذي يعتبر ذالك الحكم الذي يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و يسعى إلى تمثيل كافة الشعب تمثيلا كاملا هذا ما سنوضحه من خلال الفصل الأول و الذي يعتبر دراسة نظرية لموضوع دراستنا وهذا من خلال ابستيمولوجيا التنمية السياسية(مبحث أول) والإطار النظري للحكم الراشد(مبحث ثاني) وعلاقة التنمية السياسية بالحكم الراشد (مبحث الثالث).

المبحث الأول :ابستيمولوجيا التنمية السياسية

طبيعة موضوعنا هذا (التنمية السياسية) جعلتنا نقسم مبحثنا الأول هذا إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول دراسة نشأة و تطور التنمية السياسية و مطلبا ثانيا نقدم فيه تعريفا للتنمية السياسية و أخيرا مطلبا ثالث نتطرق فيه إلى مداخل دراسة التنمية السياسية

المطلب الأول :نشأة و تطور التنمية السياسية

برزت التنمية كمصطلح سنة 1944 "تنمية المجتمع وهذا عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية للتعليم الجماهيري في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتباره نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كمبرج في عام1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية ككل اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع[1]، الذي عقد لمناقشة الإشكاليات الإدارية وفي عام 1954 أوصى أشردج المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي وساهم من جهة أخرى تحديد مدلول التنمية على مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادرته الذاتية، علاوة على الجهود الحكومية، وقد تزامن مع مفهوم تنمية المجتمع بمفهوم المحلية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى[2] كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة والإسكان وفقا لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف التسعينات حيث أن أكثر من " 80% من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة، خاصة في هذه المجالات المذكورة مقارنة بالمدن.

برز نتيجة لهذا الوضع مفهوم التنمية الريفية باعتباره عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج إنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل ألزارعي ، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالية.

---

[1]عباش عائشة، **اشكاليةالتنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة ،السنة الجامعية2008/2007،ص18

[2] : السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، ط2، مصر: دار المعارف الجامعية ، 2002،ص25

كان إذا مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية[3]، بمعنى كانت عملية مقتصرة على المناطق الريفية، ثم أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية، من هنا أصبحت التنمية المحلية (ريفية، حضرية، صحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية واقنا ع المواطنين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من عم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي دمج جميع الوحدات المحلية في الدولة

.

المطلب الثاني: تعريف التنمية السياسية

1- التنمية الياسية و بعض المفاهيم المشابهة لها :

أ-تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مجموعة من المفاهيم الأخرى كالتحديث، التغيير وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتبرونها بمثابة مرادفات للتنمية السياسية.

ب-إن المحاولات الأولى التي صدرت لتعريف التنمية السياسية قد صدرت أساسا عن رجال الدولة وصانعي السياسة المختصين، وعليه فإن هذه المحاولات كانت أقرب إلى التحليلات السياسية منها إلى التعريفات العلمية.

ج-طغيان الطابع الإيديولوجي لدى الباحثين المهتمين بقضايا التنمية السياسية والعالم[4] الثالث مما أدى إلى إغفال كثير من الحقائق العلمية .

د-ارتباط التنمية السياسية بمختلف العلوم الأخرى كعلم الاجتماع السياسي...، حيث اتسع المفهوم ليشمل عدة قضايا تعدد رؤى ومداخل دراسة التنمية السياسية ،مما جعل الكثير من الباحثين يربطون تحقيق التنمية السياسية بغايات معينة[5]

2- ان رؤى واجتهادات الباحثين في تعريف التنمية السياسية كان هذا نتيجة :

---

[3] مطشر صادق، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية، دراسة النظرية**، ط1 بياي، ل : منشورات جامعة قارنيوس،1998 ص89-62

[4] سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء الأول ،ط6 الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2004،ص1

[5] احد وهبان ،**التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ،مصر،دار الجامعة ، ص110 2003

-اتساع دوائر البحث العلمي وامتداد نشاط الدارسين في تلك الفترة خارج نطاق العالم الغربي، ليشمل مجتمعات العالم الثالث .

-وكذا بسبب الثورة التي أحدثتها المدرسة السلوكية في معطيات البحث والدراسة في علوم السياسية والاجتماعية. وبالتالي اتخذ مفهوم التنمية السياسية أبعادا نظرية

ومنهجية مختلفة أفرزت ظهور عدة اجتهادات وتصورات لتحديد مفهوم التنمية السياسية .

المطلب الثالث: مداخل دراسة التنمية السياسية

تتمحور هذه المداخل حول مختلف المناهج النظرية التي اهتمت بدراسة موضوع التنمية السياسية. والمدخل المنهجي هو أسلوب البحث المعالج والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضياه الأساسية، وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث على اختيار إطار مفاهيمي معين، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته ويتوقف اختيار المدخل الملائم لدراسة أي قضية على شرطين أساسيين هما[6]

1 مدى اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل الدراسة

2 مدى كفاءة وقدرة المدخل على تحليل وتفسير القضية سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي.

المدخل القانوني: جوهر التنمية السياسية ضمان استمرارية النظام السياسي.وبالتالي فإن تحليل التنمية السياسية وفق هذا المنظور بمدى تطبيق القانون والخضوع له حسب أصحاب هذا المدخل –رجال القانون - يتمثل وينحصر بشكل أساسي في قيام دولة القانون[7] وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات الثلاثة: التشريعية، التنفيذية القضائية، ويفصل بينها وكذا ضمان، كل هذا يؤدي حقوق المواطنين من جهة وتحديد وجباتهم اتجاه الدولة من جهة أخرى على فعلا لا يمكن إغفال دور القانون بالنسبة للدولة والمجتمع معا. ولكن هذا لا يكفي حيث أن هذا الكيان القانوني " الدولة " يعمل في محيط تسوده كثير من التفاعلات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية وهذا يفرض عليها التكيف مع كل جديد على

6عبد الحليم زيات،المرجع السابق ،ص.105

7 سعيد بوشعير،المرجع السابق ،،ص1

خلاف الثبات والجمود الذي يفرضه التقيد بالقانون.كما أن القانون قد يصدر من قبل هيئة أو أصحاب القوة والنفوذ في المجتمع وبالتالي في هذه الحالة سوف يكون متغيرا تابعا وخاضعا للتغيير من قبل أصحاب القوة النفوذ.

المدخل الماركسي (الجدلي):

ينطلق هذا المدخل من التحليل المادي للتاريخ، ويعتبر أن التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية، أي تتعلق بالبناء العلوي (الطبقة الحاكمة)، إلا إذا فهمنا البناء الأسفل (الطبقة الكادحة – البروليتاريا).وهو بذلك يركز أو يؤكد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة،[8] وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية وبالتالي يتم القضاء على الاستغلال والتمايز السائد وتنشر المساواة داخل المجتمع، وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية، وهي ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية.

المدخل النظامي (الوظيفي):

توجد علاقة وثيقة وتشابه كبير بين المدخلين، النظامي والبنيوي الوظيفي، في تحليلها للتنمية السياسية، حيث كلاهما اعتمد على دراسة وتحليل النظام السياسي ومن رواد هذا المدخل نذكر: " ت دفيد أبتر " "Levy Marion "" D.Apter" "

ولقد استعانوا بمجموعة من المفاهيم في دراستهم للنظام السياسي وهي :المدخلات – المخرجات- التحويل – التغذية العكسية- العلبة السوداء والتي من خلالها يتفاعل النظام السياسي مع محيطه الخارجي.

مدخل التاريخ المقارن :

---

[8] محمد زاهي المغيربي ،**التنمية السياسية والسياسة المقارنة** ،قراءات مختارة ،ط1 ليبيا :منشورات دار قاريوس ، 1998 ص174 172

نقطة الانطلاق لدى أصحاب هذا المدخل هي مقارنة التطور مجتمعين أو أكثر إذ يهتمون بتاريخ المجتمعات ومقارنتها مع بعضها البعض[9]. ومن رواد هذا المدخل نذكر :

D.Rustow "رستو دنكورت

Cyril blak "بلاك سيرل"

S.SN.Eisenstadt " "إيزنشتادت"

"مور"B.moore

"وأعضاء لجنة السياسة المقارنة

فالمنهج المقارن من خلال البحوث الإمبريقية يؤكد على وجود مراحل معينة يجب أن تمر بها المجتمعات، حيث يفترض " مور"و" رستو" أنه توجد ثلاث متطلبات أساسية للتنمية السياسية يجب تحقيقها والرد عليها وفق هذا التسلسل

-أ الهوية : وهي ضرورية للأمة

ب-السلطة : وهي ضرورية للدولة

ج-المساواة : وهي ضرورية للعدالة

المدخل البيئي:

تداركا للنقائص الواردة في المداخل السابقة والمتمثلة خاصة في إغفال العامل البيئي عند دراسة التنمية السياسية فقد أكد أصحاب هذا المدخل على ضرورة مراعاة العوامل البيئية الخاصة الأخرى بكل دولة عند صناعة أي سياسة"[10]".

---

[9] تارفيل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن (، :ترجمة محمد قاسم القريوتي ،)** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1983، ص 16.

[10] عبد الغفار رشاد القصبي ،التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، الجزء الأول، ط2، مصر : جامعة القاهرة،2006، ص77/75

المبحث الثاني: الإطار النظري للحكم الراشد

من خلال تطرقنا إلى المبحث الثاني ارتأينا إلى التطرق للحكم الراشد من خلال التقسيم الأتي :

مطلبا أولا تناولنا فيه لابستيمولوجيا الحكم الراشد و الذي تناولنا فيه لنشأة مفهوم الحكم الراشد و مفهوم الحكم الراشد و مطلبا ثانيا تطرقنا فيه **لأبعاد** الحكم الراشد.

المطلب الأول:ابستيمولوجيا الحكم الراشد

الفرع الأول:نشأة مفهوم الحكم الراشد

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى بروز هذا المفهوم سواء من الناحية الفكرية أو العملية، حيث ظهر كنتيجة حتمية للتطورات والتحولات الدولية الراهنة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وكذلك للتغير الحاصل في طبيعة دور الحكومة، والتطورات المنهجية والأكاديمية، ولهذا جاء هذا المفهوم متأثرا بجملة من العوامل الداخلية والخارجية والتي يمكن إيجازها فيما يلي

أولا:العوامل الداخلية

في البداية هناك مجموعة من العوامل الداخلية التي ساهمت إلى حد كبير في ظهور مصطلح الحكم الرشيد وانتشاره عالميا[11] وهي كالآتي :

1-موجة التحرر التي عرفها العالم

بعد بداية الحرب العالمية الثانية سارعت دول العالم المستعمرة إلى الحصول على استقلالها الذاتي وفك ارتباطها من السيطرة الاستعمارية، لكن الفشل الذي تعرضت له أنها حينما باشرت في إقامة مؤسسات الدولة، أسستها بنفس النمط

[11] لمعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد(إطار نظري)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،
2012،ص54

والتركيبة التي كان الاستعمار يسير عليها، أي أنها كانت عبارة عن إرث استعماري، وفي هذا يرى الأستاذ: "حمزة علوي" أنّ الدولة في مجتمعات العالم الثالث كانت وليدة التبعية الاستعمارية، مما جعل مؤسسات الدولة يغلب عليها الطابع الرأسمالي الامبريالي، سواء من ناحية جغرافيتها السياسية وخطوط حدودها، أو من ناحية آلية إدارتها للحكم ونمط علاقاتها بمواطنيها والتي كانت في مجملها علاقات انفصالية وعمودية تهدف المجتمع و ضبط حركته على الرغم من تغير الأوضاع المحيطة بها، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو حتى الاجتماعية والثقافية [12]وأصبحت معرقلة لكل محاولات التغيير والإصلاح مما نجم عنه الأزمات المختلفة التي مازال يتخبط فيها العالم الثالث، وكل هذا دفع بقضايا الإصلاح السياسي والحكم الرشيد إلى البروز بكل قوة

2-الاستبداد السياسي

يرى الأستاذ الدكتور محمد محفوظ في كتابه " الحرية والإصلاح في العالم العربي" بأن المسئول الأول عن إخفاقات الأمة المتتالي في كل حقول الحياة، هو الاستبداد والاستئثار بالرأي والقرار والإنفراد بالسلطة،فحيثما كان هناك استبداد سياسي كانت موجبات الإخفاق والهزيمة. إذن فالاستبداد هو الصفة الملازمة لأي حكم ديكتاتوري أو نظام حكم مطلق، لأن السلطة تتركز في يد شخص واحد أو مجموعة أوليغارشية لا هم لها سوى تحقيق مصالحها، أما عامة الشعب فهم خدم وعبيد لديها تستعملهم كيفما شاءت، وتقمعهم وقتما شاءت فكان من الضروري أن يؤدي هذا إلى ظهور ما يسمى بالنهضة الإصلاحية التي كانت تدعو إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية في الهيكل المؤسسي للدولة، وكذا طرح سيناريوهات بديلة للإصلاح تشمل كافة الجوانب وإعادة النظر في آليات عمل أجهزة الدولة لتكون أكثر فعالية، وتجسيد معادلة الحكم الرشيد من الشفافية والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرارات لتجنب وقوع أزمات قد تؤدي إلى إضعاف الدولة وسياستها من جديد

3-استفحال ظاهرة الفساد عالمي

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية، وهي ملازمة للوجود الإنساني ومتجذرة في كافة المجتمعات وعلى مستويات متعددة ومتشابكة في سلم السلطة، وفي كافة الميادين الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية،ولعل ما أدى إلى استفحال هذه الظاهرة هو

---

[12] ابرادشة فريد-**الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع: " التنظيم السياسي والإداري"،جامعة الجزائر 3،ص25

غياب المحاسبة والمساءلة أو عدم فعاليتهما، سواء من طرف المجالس المنتخبة أو مؤسسات المجتمع المدني[13]، أو من قبل أجهزة الرقابة الرسمية، بالإضافة إلى غياب منظومة قيمية أخلاقية ترتكز على نظام المحاسبة والمراقبة، تردع الأذهان قبل امتداد الأيادي للمال العام وغيره من أشكال الفساد.

4-التغير الذي طرأ على دور الدولة

لقد وقعت كل من مدرسة التحديث والتبعية في فشل كبير أمام تحليل الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق التنمية في دول العالم الثالث، وبهذا بدأ المتخصصون في حقل الدراسات السياسية يراجعون مقولة **الأستاذ انطونيو جرامشي** الذي كان يرى أنّ الدولة هي أداة الترشيد و العقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية وأنها محور كل التفاعلات.

وبالتالي تحولت الدولة من صفة الكل إلى عنصر من عناصر الحكم إلى جانب كل من القطاع الخاص ومختلف منظمات المجتمع المدني، والعديد من الشركات العالمية المتعددة الجنسيات وبالتالي فإنّ الدور الذي أعطي للدولة بعد الاستقلال كمهيمن على كل التفاعلات قد تقلص إلى درجة كبيرة، وبرزت هيكلة جديدة طغت فيها المصالح الاقتصادية على السياسات العامة، بل وقد صار السياسي تابعا للاقتصادي وحتى بالنسبة للترشيحات المختلفة صارت بيد الفئة البرجوازية المتحكمة في رؤوس الأموال[14]

ثانيا:العوامل الخارجية

وبعد العوامل الداخلية هناك جملة من المتغيرات والعوامل الخارجية التي ساعدت بدورها أو فرضت على الدول تبني مفهوم الحكم الرشيد كمنهج وفلسفة في إدارة شؤون الحكم والمجتمع والتي نوجزها فيما يلي:

1- تشير الدراسات الأكاديمية إلى أنّ مصطلح العولمة أطلق لأول مرة في بداية الستينات من طرف عالم الاجتماع الكندي مارشال ماك لوهان في كتابه: " حرب وسلام في القرية الكونية" [15]والذي ركز فيه على التطور التقني الهائل في وسائل الاتصال وأثره في تحويل العالم الى قرية صغيرة.

2- ظاهرة التحول الديمقراطي

مع بداية عقدي السبعينات والثمانينات بدأت مؤشرات الديمقراطية في العودة

---

[13] - عبد النور ناجي، " **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر"** دراسة حالة الأحزاب السياسية" ، مجلة المفكر ، العدد 3، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 106.

[14] ابرادشة فريد ، المرجع السابق ص80

[15] ابرادشة فريد، المرجع السابق ص80

مـن جديد، وذلك لتحول الكثير من الأنظمة التسلطية نحو تبني أسس النظام الديمقراطي أو بعضا من مبادئه حتى لا نقول كلها، سواء في أوربا(البرتغال واليونان ،اسبانيا...الخ)، أو في آسيا الفلبين، تركيا، كوريا الجنوبية...الخ)، أمريكا اللاتينية (الأرجنتين،البرازيل ،البيرو ...الخ)**العولمة.**

وهذا بسبب تحولها نحو الاقتصاد الليبرالي، والذي واكبه سقوط المعسكر الشيوعي في أوائـل التسعينيات من القرن الماضي، ليتم الإعلان بذلك عن بداية الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي.

صامويل هينتينغتون " في كتابـه الصـادرسنة1991 م بعنوان: " الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القـرن العشـرين"
حيث عرف هذا التحول بأنه**: " مجموعة التغيرات التي تشكل مراحـل انتقاليـة مختلفـة للتحول من النظم الشمولية السلطوية إلى شكل من أشكال التعددية، الـتي عـا دلت في معدلها وحجمها بل وزادت عن التحولات في الاتجاه المعاكس"**[16]

وسميت بالموجـة الثالثـة لأنها تلت موجتين ، الأولى ما بين (1928-1926م) والثانيـة بـين (1943-1946) إلا أنها انتهت بانتكاسات كبيرة لتجربة التحول نحو الديمقراطية، الأولى نتيجـة الحربين العالميتين الأولى و الثانية نتيجة الحرب الباردة و انقسام العالم إلى معسكرين

3-الثورة المعلوماتية و التكنولوجية

لقد شهدت سنوات التسعينيات من القرن الماضي انفجارا علميـا هـائلا في تقنيـات المعلومات والاتصالات، والتي اعتبرت من أهم إفرازات العولمة، بحيث تميزت بكونها ظـاهرة عابرة لحدود الدولة الواحدة، إذ تحول العالم فيها إلى قرية كونية صغيرة، فأصـبحت هـذه التكنولوجيات شيئا فشيئا أكثر رواجا واستعمالا، نظرا لما توفره من سهولة وسرعة في تدفق المعلومات، وكذا في تحسين طرق المنافسة وتسهيل مختلف العراقيل والرهانات الإسـتراتيجية التي تواجه تعقيدات الأسواق العالمية،فهذه الثورة سهلت على الإنسان التعرف على خبرات وتجارب الـدول الأخـرى في مجالات التنمية، حقوق الإنسان، الديمقراطية، ومحاربة الفقر والفساد مما يتيح لهم فرصة المقارنة بينها وبين ما يجري في بلدانهم، ولقد أصبح شبابنا اليوم يتحكم في تقنيات التكنولوجيا العالية، حتى أنّ صناع القرار في الدول

[16] محمد خليفة**" إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر"** مداخلة- جامعة جيجل- كلية الحقوق ص4

النامية صاروا يخشون الفيسبوك والتويتر واليوتيوب أكثر مما يخشون اللجان الرقابية البرلمانية والقضائية نفسها سواء المحلية أو الإقليمية أو حتى الدولي[17].

4-الازمة الإفريقية

منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، عرفت إفريقيا أزمة اقتصادية لا سابق لها، تميزت بما يلي:

- انخفاض نسبة النمو السنوي الانخفاض الرهيب للدخل الوطني.- التدهور المستمر لحجم الصادرات.- زيادة حجم الديون الخارجية.- انتقال بعض الدول المصنفة ضمن الدول ذات الدخل المتوسط إلى فئة الدول ذات الدخل الضعيف. زيادة عدد الدول الأقل تقدما أو الدول الفقيرة الكثيرة الديون

وقد صدر عن البنك الدولي سنة 1989 تقريرا مفصلا عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا بعنوان: "إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام"، وتم تشخيص الأزمة، وتم تحديد ذلك ببعض المؤشرات العامة، كعدم شخصنه السلطة، وسيادة النظام العسكري الديكتاتوري، وغياب الشفافية، وتفشي الفساد، وانعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة، ومن هنا ظهر مفهوم الحكم الرشيد كطريق لعلاج تلك الأزمة، وقد ازداد الجدل أكثر حول هذا المفهوم في إفريقيا بعد إعلان مبادرة الشراكة الجديدة[18]

المجتمع المدني العالمي

لم يكن أحد ليسمع بفكرة المجتمع العالمي لولا سقوط جدار برلين وزوال ما يسمى بالثنائية القطبية، وبدأت فكرة المجتمع المدني العالمي تتبلور بشكل كبير بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربا على العراق سنة 1990- 1991، من فوكوياما عن كتابه صامويل هنتجتن في كتابه عن صراع أو صدام الحضارات[19]،فعارض المجتمع المدني العالمي كل هذه المحاولات لأمركة العالم، واستغلال الشعوب،وإضعاف عمليات التنمية فيها، فنشأت العديد من المنظمات الحقوقية والبيئية للدفاع عن العالم من خطر الوحشية الليبرالية التي لا تؤمن إلاّ بزيادة رأس المال للشركات لقد صار من مقتضيات الواقعية الدولية، أنه يجب على المجتمع الدولي أن يلعب دوره المناسب الذي من أجله تأسس، لأنّ من مصلحة المجتمع المدني أن يكون ممارسا للحكم عارف بخباياه مواجها للسلطة، ومحاربا

---

[17] . محمد خليفة، المرجع السابق،ص11

[18] ـ محمد جمال بار ونت، " تقرير عن ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية-**مجلة المستقبل العربي**، العدد 309، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية)، نوفمبر 2004، ص 174.

[19] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 22

لمشاكل السياسات غير الإنسانية، مدعما لسلوك المصالحة على المستوى الدولي، وأن يهتم كذلك بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومختلف قضايا الحكم العالمي الشامل، والتنديد بالنزاعات المسلحة، وهذه القضايا من القضايا الحساسة والتي تتطلب الكثير من الحذر والانتباه للسياق الدولي الذي تعيشه المجتمعات البشرية عند محاولة التحرك في سبيل التغيير.

كل هذه العوامل وغيرها، ساعدت على بروز مفهوم الحكم الرشيد كمنهج وفلسفة، أثارت جدلا واسعا بين من يرون أنه دواء لأوجه القصور الخطيرة في أوضاع الحكم في الدول النامية، وبين من يرفضه باعتباره مجرد صدى لجدول اهتمامات مضلل تفرضه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية

الفرع الثاني : مفهوم الحكم الراشد

لغة: ووفقا للمعجم الوسيط مشتقة من الفعل الثلاثي" حكم " أي بمعنى قضى ، ويقال : حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم، فالحكم إذن هو القضاء بين الناس[20].

كما أنه يعني الرحمة والعدل أو المصلحة، وهو أحد معاني الحكمة، كما أنه نقيض الضلال والغي ومرادف الهدى والصواب جاء في لسان العرب معنى كلمة حكم: التي وردت في القرآن الكريم : **والله سبحانه وتعالى هو أَحكَم الحاكمين الحكيم له الحكم سبحانه و تعالى**[21] وجاء في (القاموس المحيط) أيضا الرشد: بمعنى الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه. الله تعالى: الهادي إلى سواء

بينما جاءت كلمة رشيد في (لسان العرب) في أَسماء الله تعالى الرشيد وهو الذي أَرشد الخلق إِلى مصالحهم أَي هداهم ودلهم عليها
فَعيل بمعنى مفْعل؛ وقيل: هو الذي تنساق تدبيراته إِلى غاياتها على سبيل السداد من غير إِشارة مشير ولا تسديد مسدد .
الرشد والرشد والرشاد قيض الغي .رشد الإنسان، بالفتح، يرشد رشداً، بالضم، ورشد بالكسر، يرشد رشداً.

ورشاداً، فهو راشد ورشيد، وهو نقيض الضلال، إذا أَصاب وجه الأَمر والطريق. ويعني الحكم أيضا العلم العميق بالقواعد القانونية و بتفسيرها مما يبين أنّ المعيار في الحكم هو إعمال القواعد القانونية وتفسيرها، والحكومة هي الهيئة الحاكمة والأصل في الحكومة هو الرد عن الظلم وإقامة العدل،وقد كانت العرب في الجاهلية تنعت شيخ القبيلة بالحكيم لأنه المدبر والمرشد لهم في مختلف أمور حياتهم

---

[20] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط، ط 4 ، (مكتبة الشروق الدولية)**، 2004، ص 190.
[21] مجد الدين محمد بن يعقوب **الفيروزبادي، القاموس المحيط**، ط6، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، 1998، ص9

المختلفة، ويساعده في هذه الإدارة مجلس من كبار الشيوخ الذين خبروا الحياة بكل معانيها، كتمتعهم بعلم الفراسة والذكاء الحاد، ولذلك نجد أنّ العديد من الأنظمة السياسية في العالم تعتمد في أنظمتها نظام الغرفتين يستخدم العلماء مفهوم العقلانية والترشيد كمترادفين للدلالة على إحكام العقل.

أما الباحث **بيار كالام** فقد اعتبر الحكم الرشيد في كتابه " تفتت الديمقراطية من أجل ثورة الحاكمية"، بأنه مصطلح فرنسي الأصل[22]

التعريف الاصطلاحي للحكم الرشيد

من الناحية الاصطلاحية كلمة حكم تعني: ممارسة السلطة و إدارة لشؤون المجتمع وموارده، وتوجيه تطوره الاقتصادي والاجتماعي ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وهذا هو التعريف المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية، وهو في واقع الأمر مفهوم قديم يدل في الأساس على آليات ومؤسسات تشترك في صنع القرار، ولقد طرأ تطور كبير على هذا المفهوم وأصبح يعني الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية كفئة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم . كما تم من خلال هذا التعريف استنتاج ثلاثة أبعاد لمفهوم الحكم أولها: شكل النظام السياسي، وثانيها: أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية وثالثها: مدى قدرة الدولة على صياغة وبلورة وتنفيذ السياسات والقيام بالوظائف المكلفة أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد كان أكثر شمولية في تعريفه لأسلوب الحكم حين أكد على أنه: " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم[23]، بينما حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 الحكم الصالح بأنه: " الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على

---

[22] ـ بيار كالام، **تفتت الديمقراطية من أجل ثورة في الحاكمية**، ترجمة شوقي الويهي، ط1، (بيروت: دار الفارابي)، 2004، ص 1

[23] عبد الحميد بوطة، و النوري دريس، " مشروع مؤسسة تربوية والحكم الرشيد، ملتقى الحكم الرشيد" ، **الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، الجزء الثاني، جامعة سطيف، 2007 ص 294 – 293.

توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا و تهميشا.

أما لجنة الحكم العالمي فقد عرفت الحكم الرشيد بأنه: " مجموع الطرق والأساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص من أجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة على أساس من التعاون والتوفيق بين المصالح المتفق أو المختلف عليها من أجل الخير العام في حين فإنّ منظمة الشفافية الدولية ترى بأنّ الحكم الرشيد: هو الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها .

بينما المنظمة العربية للتنمية الإدارية فقد تبنت مصطلح الحكم الرشيد كمرادف لمصطلح الحكمانية الذي وقع اختيارها عليه من قبل العديد من المؤلفين الناشرين بالمنظمة بعد رجوعهم إلى كتاب"الأحكام السلطانية و الولايات الدينية" للإمام ألموردي والذي يشير إلى ربط تسيير أمور الدولة بالسلطان أو الخليفة أو ما يقوم في مقامهم[24].

لكن هذا الفهم يعتبر غير مطابق للحكم الرشيد بمفهومه الحديث، لأنه قد جعل من الحاكم لب وجوهر كل العمليات التي تحدث على مستوى الدولة، بينما كل مكونات وفواعل الدولة الأخرى هي إرادته، وهذا كذلك خلط بين مصطلحي الحاكمية والحكم الرشيد[25] مجرد أفلاك تدور من حول شخص الحاكم وتسعى لتحقيق يؤكد العديد من الباحثين والدارسين لشؤون الحكم والتنمية على أنه ورغم تعدد والتخصصات العلمية التي تتناول موضوعات الحكم الرشيد، إلاّ أنّ هذا المفهوم لا يعني نفس المفهوم في العلوم الاجتماعية، وعلى العموم فهو يخضع إلى ثلاثة استعمالات الاستعمال الأول: عند الاقتصاديين الأمريكيين، ويركز هذا الاتجاه على ضرورة التنسيق لتعظيم فعالية وأرباح الشركة.

الاستعمال الثاني: عند علماء الاجتماع الاقتصاديين، ويتعدى هذا الاتجاه قضية تعظيم فعالية الشركة إلى الاهتمام بصراعات السلطة، الاستعمال الثالث: عند علماء السياسة، ويتطور هذا المنظور إلى عملية التنسيق بين مختلف الفاعلين الرسميين

---

[24] ـ تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعنوان: **التنمية المشاركاتية والحكم الرشيد**، باريس 1995، ص 14.

[25] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، (الأردن: دار دجلة)، 2008، ص149 - 148

وغير الرسميين من أجل المصلحة العامة، سواء داخل الحكومة أو خارجها، وعليه فالحكم الرشيد يتعلق بالنظام السياسي في المجتمع ككل، ولكن رغم هذا فهذا لا ينفي وجود الصلة بين المفاهيم أو الاستعمالات الثلاثة فيما بينها[26]

التعريف الإجرائي:

الحكم الرشيد هو ذلك الحكم الموكل إلى الحاكم الذي يعتبر لب العملية الاتصالية بين كل أعضاء النظام الاجتماعي، مستعينا في عمله هذا بمختلف الوسائل الضرورية التي تحدد ما للمجتمع من حقوق وما عليه من واجبات، من دون إهمال قاعدة المشاركة والمشاورة التي يقدمها له كل أعضاء النظام الاجتماعي في اتخاذ القرارات ومواجهة الأزمات والمواقف، ولهذا يطلق عليه لقب الحاكم الرشيد لأنه استطاع بهذه المبادئ أن يحكم بدون أخطاء، أو بأقل قدر من الأخطاء ولهذا يرجع سبب غياب التنمية في هذه الدول النامية إلى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في إشراك كل الفواعل وعمل المجموعات الاجتماعية، وآليات الضبط الذاتي في الدولة.

التعريف الإسلامي للحكم الرشيد :

إنّ المتتبع للتراث الفكري الإسلامي الذي انطلق منذ قيام دولة الرسول صلى الله عليه وسلم، في شبه الجزيرة العربية، يكتشف وجود نماذج متقدمة وجد متطورة في سياسات الحكم والتنظير للدولة الرشيدة.

إنّ المتتبع للتراث الفكري الإسلامي الذي انطلق منذ قيام دولة الرسول صلى الله عليه وسلم، في شبه الجزيرة العربية، يكتشف وجود نماذج متقدمة وجد متطورة في سياسات الحكم والتنظير للدولة الرشيدة[27]، وليس من الصعب الرجوع إلى أمهات الكتب الإسلامية، ليتضح لنا بجلاء مدى قوة هذه الإسهامات؛ وعلى سبيل المثال الماوردي في كتابه: الأحكام السلطانية، الطرطوشي في كتابه: سراج الملوك، ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية، ابن خلدون في كتابه: المقدمة، أبو القاسم بن

---

[26] وليد خلاف، **" دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي "** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع الديمقراطية والرشادة،، جامعة قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2010 ، ص 24.

[27] ـ خالد محمد خالد، **خلفاء الرسول**، ط4، (بيروت: دار الكتب العلمية)،ص22 ،2004.

رضوان في مؤلفه: الشهب اللامعة في السياسة النافعة، ابن الأزرق في كتابه: بدائع السلك في طبائع الملك... وغيرهم كثير.

التعريفات الأكاديمية للحكم الرشيد:

منذ ظهور مصطلح الحكم الرشيد في أدبيات المؤسسات المالية العالمية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، والمبادرات الأكاديمية للباحثين عبر مختلف أنحاء العالم فيتزايد، لكن المؤسف في الأمر أم عادة ما كانوا ينطلقون من نفس الانطلاقة التي انطلقت منها تلك المؤسسات السالفة الذكر، مع التأكيد على محاولات الجادة في تطوير وتحسين مقاربات المصطلح حتى يرقى إلى مستوى الشمولية والكفاية[28]، وذلك لأنّ معظم التعريفات لا تحيط بالمفهوم من كل جوانبه.

هناك من ركز على دور الحكومة والسلطات السياسية العليا في البلاد، دون التركيز على الجماهير وطبيعة النظام، وهناك من يركز على القوانين مهملا القيم والذهنيات بينما أكد ماكس فيبر بأنّ عبارة الرشد هي العقلانية في التسيير حين تطرق إلى نظام الرشد القانوني لتطور النظم الرأسمالية، وقد درس ماكس فيبر إمكانية قيام الحكومة الرشيدة والسلوك الرشيد والفعل الرشيد والرشد عنده هو الأفكار أو الأفعال أو أنماط التنظيم التي تلتزم قواعد المنطق وتعمل بإطراد على تحقيق أقصى عائد من المنفعة وبأقل استهلاك للموارد[29] .

المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد

يتميز الحكم الراشد بمجموعة من الأبعاد والتي تشكل بالأساس جوهر المنطلقات الفكرية السياسية التي جاءت بها المؤسسات الدولية ضمن رهانات الحكم الراشد كما يلي:

-البعد السياسي:

هو البعد الذي يوضح التمثيل القانوني والشرعي لعملية ممارسة السلطة السياسية للمجتمع من خلق آليات التعاون بين السلطة والدولة والمجتمع المدني، أي بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي إلى التفاعل الايجابي والتعاون بين الأطراف الفاعلة والدولة،

---

[28] - بورغدة وحيدة، **حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 2008، ص 6

[29] - بورغدة وحيدة،المرجع نفسه،ص33

القطاع الخاص،المجتمع المدني[30] ومشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد وكذلك تحقيق الديمقراطية بتوفير انتخابات نزيهة، شفافة، و تعددية ومشاركة سياسية واسعة النطاق، كما يمكن الأفراد من ممارسة حقوق المواطنة وتتوقف رشادة النظام السياسي على مدى شرعية السلطة السياسية، واحترام الحريات العامة من رأي عام وأحزاب سياسية وحرية التعبير والتي تعني: قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية، مما يخلق رضا المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه، مما ينتج عنه استقرار سياسي وتحقيق الفعالية من خلال الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يتحقق عند الوصول إلى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي والرفاه بتوفير الحقوق الأساسية[31]

-البعد القانوني:

يتجسد الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة، ومن جهة أخرى يتيح الفرص أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام، ومعنى هذا الحكم الذي يطبق القانون بطريقة غير تعسفية كما يعفي المسؤولين من تطبيق القانون، والحكم القانوني يعني مرجعية وسيادة القانون على الجميع من دون استثناء انطالقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي ولهذا فان توفر هذا البعد من شأنه أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة والمتوقع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين مما ينجم عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والمجتمعية، وهذا ما يؤدي إلى التجسيد الميداني لفكرة الحكم الراشد و الاستقرار السياسي

-البعد الإداري:

ويعني وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويكون ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صورة ومحاولة القضاء على المظاهر البيروقراطية[32]، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين، إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين، كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بعدم خضوعها للقانون دون

---

[30] عبد الحميد بوطة، النوري دريس، **مشروع مؤسسة تربوية والحكم الرشيد**، ملتقى سطيف 2007 الجزء الثاني ، ص 294.

[31] كمال بلخيري، عادل غزالي، **متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء1، جامعة سطيف 2007، مطبعة اقرأ قسنطينة، ص 222

[32] ، عادل غزالي، " **متطلبات الإدارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي**"،ا الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم لنامي ،الجزء1، الجزائر:جامعة سطيف، 8/9 أفريل 2007، ص 429

الخضوع ألي اعتبارات أخرى، كما يقوم هذا البعد على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع السياسة العامة من أجل التغلب على حالات عدم الإنصاف و تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي و تعزيز المجتمع المدني و القطاع الخاص نحو القيام بالمشاريع الأكثر ربحية[33].

-البعد الاقتصادي والاجتماعي :

يشترط البعد الاقتصادي الفعالية في نشاط الحكم، وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية والعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية، في نطاق ما يتضمن من إعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، وهذا ما يوضح التغيرات التي تعكس الاصالحات الإدارية حيث أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها على ثالث مجالات وهي تحقيق الاستقرار في وضع الاقتصاد الكلي،تخفيض حجم القطاع العام،إصلاح الإطار التنظيمي.

هذه الأبعاد الأربعة تشكل ترابطا وتبادلا فيما بينها، فال يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقال الإدارة عن نفوذ السياسيين ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق انجازات في السياسات العامة، كما أن أهمية الدولة على قوى المجتمع المدني سيؤدي إلى غياب مراقب مهم

للسلطة السياسية والإدارية[34]، وهو ما يؤدي إلى غياب المحاسبة والمساءلة ومن جهة أخرى عدم استقامة السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، هذه المشاركة والمحاسبة والشفافية وهذا ما يؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين، وعليه فان الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا قائما على أساس الفعالية ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية، أما إذا عدنا لمسألة تحديد الأطراف الفاعلة أو المعنية بتكريس الحكم الراشد ودورها فنقول أن الحكم الراشد هو مشروع مجتمع بأكمله يساهم في بنائه أجهزة الدولة الرسمية ومن قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية بالإضافة إلى عمل المؤسسات الغير الرسمية ونقصد بها ومن خلال ما سبق يمكن القول أن منهج الحكم الراشد يشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية

---

[33] محمد فهيم درويش، مرتكزات **الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**، ط1، (القاهرة: دار النهضة العربية)، 2010، ص 174

[34] سليماني إلياس،، **مجلة البدر**، العدد 03، ماي 2011، ص134، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي:"الخصائص والمعايير".(مارس :25 المطالعة تاريخ) ، bechar.dz-www.univ

والاجتماعية، فهو فلسفة شاملة للحكم تضمن للمجتمع استقرارا على كافة المستويات[35] .

المبحث الثالث :علاقة التنمية السياسية بالحكم الراشد

قمنا في هذا المبحث بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول ابررنا العلاقة التقاربية بين التنمية السياسية و الحكم الراشد و في المطلب الثاني اشرنا أيضا للعلاقة التباعدية بين المتغيرين اما المطلب الثالث فتطرقنا للحكم الراشد كمقاربة للتنمية السياسية.

المطلب الأول:العلاقة التقاربية بين التنمية السياسية و الحكم الراشد

1-ترسيخ روح الديمقراطية

من خلال تجديد معايير المحاكمات العادلة و حق التقاضي و من خلال تحديد معايير الدولية و المحلية لحقوق الإنسان[36] و خصائصها المبنية على العدل و المساواة.

2-تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل

من خلال إقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية و هدا من خلال إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة و سليمة.

3-توفر مجتمع مدني فعال:

له القدرة على تأطير المواطنين و المشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد من خلال إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار[37] صنع السياسات.

المطلب الثاني : العلاقة التباعدية بين التنمية السياسية و الحكم الراشد.

---

[35]ابارشد فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم التنظيم، جامعة الجزائر3، 2014 ،ص. 68.

[36] محمد خليفة ، **إشكالية التنمية و الحكم الراشد** ، مداخلة بجامعة جيجل ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012،د ط، ص6-7

[37] محمد خليفة،المرجع نفسه، ص15

أزمات التنمية :

1-أزمة الهوية

هي احد سمات التخلف السياسي اذ أنها تفقد الهوية السياسية الوطنية المشتركة بين أفراد المجتمع[38] مم يضعف لديهم الإحساس بالانتماء للدولة بالمقابل حضور و قوة الانتماء للجماعات الاجتماعية الفرعية التي يرتبطون بها مم يؤدي إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد المجتمع .

2-أزمة الشرعية

و هي مفهوم سياسي يشير إلى العلاقة بين الحاكم و المحكوم المتضمنة توافق العمل السياسي للحكم مع مصالح و القيم الاجتماعية للمواطنين مم يؤدي إلى القبول الوعي من قل الشعب بقوانين و تشريعات النظام السياسي و الذي يحس بدوره بفعالية و عدالة النظام السياسي و بهذا تكون الشرعية مستمدة من الشعب[39] ..أما في دول العالم الثالث فأزمة اللاشرعية راجعة لعدم تكامل العلاقة بين الحاكم و المحكوم و إلى عدم تقبل المواطنين للنظام السياسي أو النخبة الحاكمة و منه عدم تقبل المواطنين للقرارات و البرامج الحكومية.

3-أزمة المشاركة

فالمشاركة السياسية هي احد مقومات التنمية السياسية و بالتالي انعدامها أو ضعفها يؤثر سلبا على تحقيق تنمية السياسية و هذا ما نعني بأزمة المشاركة[40] و هي الأزمة الناتجة عن شكلية أو انعدام التشريعات و المؤسسات و الآليات الضامنة للمشاركة أو تفعيلها استجابتها بصيغ شكلية

4-أزمة التغلغل

و يقصد به ذلك التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم والتي تمارس سلطتها داخله[41]

المطلب الثالث: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية السياسية

---

[38] علي عباس ، **المجتمع المدني و الديمقراطية** ، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، ط1، 2009، ص22

[39] علي عباس ،نفس المرجع ، ص45

[40] عباش عائشة، نفس مرجع ،ص45

[41] عباش عائشة ، مرجع سبق ذكره ،ص43

إن تراجع و فشل كل الطرق و الآليات التي جاءت بها الدول و مختلف المؤسسات العلمية للنهوض بالتنمية السياسية دفعه للتفكير في آلية أخرى و هي الحكم الراشد أين يعد هذا الأخير كمقاربة ضرورية للنهوض بالتنمية السياسية من خلال المؤشرات التالية :

-حقوق الإنسان : من أهم ما يقوم عليه الحكم الراشد

_دولة القانون : و في هذا السياق يمكن القول أن دولة القانون تقوم على مقومات و التي نحددها في :

-وجود دستور يسمو على كل القوانين

-الرقابة على دستورية القوانين

-مبدأ الفصل بين السلطات .

خلاصة الفصل الأول :

نستخلص مما سبق أن التنمية السياسية عملية معقدة ومتعددة الأبعاد والعوامل حيث لا يمكن اختزالها في بعد واحد فهي تتضمن تغيرات في كل المجالات وتتسع مكونتها لتشمل عناصر أساسية في كل المجتمعات تتراوح مابين التنمية الاقتصادية والثقافة وان الحكم الرشيد لا يمكن فرضه من طرف السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية بل هو انجاز أو نتيجة في حد ذاته في ظل دولة القانون، و عليه فان منهج الحكم الراشد يشمل جميع الجوانب السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .

الفصل الثاني :

تحديات التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر

إن الحديث عن التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر مسالة تستدعي البحث و الدراسة خاصة بعد الجهود التي تبدل بغية الوصول إلى دولة ديمقراطية بالفعل ودولة القانون القائمة على الحكم الصالح من قبل الباحثين و كتب المتخصصين ،وهو الأمر الذي جعل من موضوع الحكم الراشد و التنمية السياسية في الجزائر و مدى مساهمة هذه الأخيرة في إرساء الحكم الراشد، و هذا ما سنبرزه في فصلنا الثاني ، حيث اشرنا لواقع التنمية السياسية في الجزائر عن طريق إبرازنا لطبيعة البناء السياسي و المجتمعي في الجزائر و إلى مؤشر التجانس و التكامل السياسي و الاجتماعي و التعقيد المؤسساتي(المؤسساتية) ثم اشرنا إلى إستراتيجية

التنمية السياسية في تكريس الحكم الراشد في الجزائر و ذلك من خلال دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية و علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع ثم اشرنا إلى الحكم الراشد في الجزائر من خلال ما أبرزناه في إستراتيجية تنفيذ الحكم الراشد في الجزائر و سبل تفعيل الحكم الراشد في الجزائر ،وإصلاحات الدولة الجزائرية في ظل تبني سياسة الحكم الراشد و أيضا معيقات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر.

المبحث الأول : واقع التنمية السياسية في الجزائر

في مبحثنا هذا و نظرا لطبيعة دراستنا هذه فقد قسمنا مبحثنا هذا إلى أربعة مطالب مطلبا أول تناولنا فيه طبيعة البناء السياسي و المجتمع الجزائري ومطلب ثان تطرقنا فيه لمؤشر التجانس و التكامل السياسي و الاجتماعي ثم مطلب ثالث نظرنا فيه للتعقيد المؤسساتي و أخيرا مطلبا رابعا تطرقنا فيهل لدور المجتمع المدني و كيف يساهم في الإنتاج و إعادة التوزيع للقيم و الأدوار.

المطلب الأول: طبيعة البناء السياسي و المجتمع

ان عملية البناءات التقليدية هي عملية معقدة تاثر على عملية التحديث السياسي وهذا ما سنتطرق اليه من خلال مطلبنا هذاعن كيفية تاثير البناءات التقليدية على عملية البناء السياسي بالجزائر.

ففي الواقع تصطدم عمليات التحديث بوجود بنى (بناءات) تقليدية راسخة تشكل عقبة أمام تبني أية أساليب جديدة ، فالمجتمع التقليدي يستند إلى الأسرة و يستمد مقوماته من قيم تقليدية كالقرابة و الانتماءات الخاصة ، بينما تدور الشرعية في الدول المتقدمة حول الدولة[42] فضلا عن أن مظاهر التحضر و التعليم و التصنيع واتساع وسائل الاتصال الجماهيري و غيرها من المظاهر المرتبطة بالتحديث

[42] نصر محمد عارف ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، القاهرة** : دار القارئ العربي ، 1993 ، ص267

السياسي قد أدت إلى اللااستقرار و اللاتجانس الشديد بدلا من تحقيق الاستقرار و التجانس[43]و إذا نظرنا إلى واقع طبيعة هذه البنى في الجزائر سنلاحظ أنها ليست تقليدية تماما ، كما أنها بالقطع ليست حديثة تماما، و إنما هي تنتمي إلى ذلك النموذج الذي يمكن وصفه بأنه يمثل المجتمعات الانتقالية – (Transitional Societies) وهي مجتمعات تسود فيها درجة معينة من اللاتكامل[44].

المطلب الثاني : مؤشر التجانس و التكامل السياسي و الاجتماعي

حيث نجد وجود تكوينات اجتماعية متجاورة تفتقد إلى التجانس الاجتماعي ، إن المطلوب بناء منظومة سياسية تستند إلى وحدة اجتماعية موضوعية تعكس بدورها حالة من الاعتماد المتبادل اجتماعيا و اقتصاديا و توفر الشروط الموضوعية للتنمية السياسية و الاقتصادية و الثقافية . و هذا يرتبط بدوره بالتجانس الثقافي و بمجموعة من الشروط الموضوعية على رأس عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وأيضا بمجموعة من الشروط الذاتية في مقدمتها وجود قيادات طليعية ذات مثل سياسية تتجاوز الانتماءات المحلية[45].وإذ كانت هناك صعوبات عديدة مرتبطة بغياب الدولة ، فإنه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون بديلا فعالا و خاصة فيما يتعلق بتنظيم المشاركة الشعبية ، و مراقبة برنامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، و لكن تبقى مسألة عدم فاعلية المجتمع المدني من الصعوبات التي تميزها أيضا.

المطلب الثالث : التعقيد المؤسساتي(المؤسساتية)

تعاني الجزائر بوجه عام من غياب المؤسسات السياسية الحديثة المؤهلة لاستيعاب القوى الاجتماعية الحديثة و تلبية متطلباتها ، فالسمة التقليدية تظهر على مستوى المؤسسات السياسية مثلما تتجلى في المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، وهذا ما دفع النظام السياسي إلى تبني النماذج المؤسسية الغربية . و كان من نتيجة ذلك تأسيس نماذج سياسية بعيدة عن أي بيئة اجتماعية و ثقافية مكافئة ، مما أدى إلى تشويه النماذج المؤسسية الغربية التي لم يتم تكييفها مع البنى الاجتماعية و الاقتصادية لتلك المجتمعات[46] ، مما تسبب في فقدانها لمدلولها السياسي ، و عدم قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الفاعلية و الاستقرار. ولعل غياب المؤسسات السياسية القادرة على أداء الوظائف السياسية طبقا لقواعد

---

[43] نصر محمد عارف ، نفس المرجع ص 82.

[44] نصر محمد عارف ، نفس المرجع ، ص 84.

[45] نصر محمد عارف، المرجع السابق ، ص 83

[46] هيثم سطايحي ، " **التنمية السياسية في المجتمعات النامية –مشكلاتها و آفاقها** –" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني 1997 ، ص 10

متوقعة في الدول الحديثة ، يجعل المجتمع غير قادر على تنظيم نفسه ، إذ دون مؤسسات سياسية قوية يفتقد المجتمع الوسائل الملائمة لتحديد مصالحه المشتركة وتحقيقها ،كما يفقد القدرة على خلق مصالح عامة لأبنائه[47]. و هذا ما يجعل من التنمية السياسية أمرا في غاية الصعوبة، لهذا جاء تأكيد **هنتنجتون Huntington** على ضرورة إيجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على إرساء الاستقرار و النظام العام و بناء المؤسسات السياسية الكفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي في البلدان الجديدة . وبناءا على تصوره هذا عرف "هنتنجتون" Huntington التنمية السياسية بوصفها " تعني تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية ". ذلك أن التنمية السياسية في جوهرها تتضمن إقامة مجموعة من المؤسسات العامة التي تشكل البنية التحتية الضرورية للدولة والتعبير المنضبط عن الحياة السياسية[48] .

تفترض التنمية السياسية بالنسبة للجزائر إذا ، إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة و تأسيس السلطة (Institutionnalisation Du pouvoir) أي أن يصبح لها شخصية اعتبارية و حركة ذاتية تنظمها القواعد و القوانين و الضوابط التي يحددها المجتمع بغض النظر على الأشخاص الذين يمرون بها أو يمارسون مهامها[49]. و مستوى تأسيس السلطة ليس واحدا ، كما أنه ليس أمرا ناجزا بل هو يتحدد كما يرى هنتجتون " Huntington بقابلية التكيف و التعقيد و الاستقلالية و التماسك في منظماته و إجراءاته ، و كلما ازدادت قابلية التكيف في منظمة ما ازداد طابعها المؤسسي."

المطلب الرابع : دور المجتمع المدني و كيف يساهم في الإنتاج و إعادة التوزيع للقيم و الأدوار

فالتنمية السياسية غير ممكنة دون ثقافة مدنية تكون الخلفية التي يصدر عنها أي موقف سياسي . و يتسع الطابع المدني للثقافة كلما أصبح الأفراد أكثر عقلانية في رؤيتهم ، و أكثر قدرة على تصور مصالح المجتمع في عموميتها ، و أكثر تمتعا بحس المشاركة السياسية.

فما يمكن ملاحظته في الجزائر انها تتحدد فيها صفة الثقافة التقليدية ، التي تصطبغ فيها مواقف الأفراد غالبا بالمكونات الشعورية و القيمية بدرجة أكبر من المكونات

---

[47] هيثم سطايحي، المرجع السابق ، ص 101، 102

[48] نور الدين زمام ، **القوى السياسية و التنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث** - ، الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الكتاب العربي ، 2003 ، ص 239

[49] هيثم سطايحي ، المرجع السابق ، ص 102

الإدراكيـــــــــــــة و المعرفيـــــــــــــة.

أخيرا و عند النظر إلى الجزائر نجد أن جل العناصر السابقة المؤسسة لمفهوم التنمية السياسية لا تتلاءم مع الواقع ، و التي تعرف "بمشكلات التحديث السياسي الإصلاح السياسي "[50] ، مثل:التفرد و الاستبداد بالسلطة ، و عدم وجود قنوات للتغيير السياسي السلمي ، و تدخل الجيش في الحياة السياسية ، وغياب أو ضعف المشاركة السياسية نظرا لعدم وجود قنوات و مؤسسات للمشاركة ، أو نظرا لعدم فاعليتها في حالة وجودها ، و غياب أو ضعف الرقابة السياسية ، و عدم استقلال القضاء ، و تصاعد أعمال العنف السياسي كأحداث الشغب ، و الاغتيالات و الانقلابات و الاعتقالات و المحاكمات لأسباب سياسية . وقبل كل هذا ضعف الإطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين الحاكم و المحكوم حيث تنتشر ظاهرة العمل بقوانين الطوارئ و في عديد من الحالات نجد أن الحكام يتمتعون بسلطات أوسع من تلك التي تتيحها لهم القوانين[51].

و ثمة تفسيرات لغياب أو تدهور عمليات التنمية و الإصلاح في الجزائر منها : ضعف تبلور القوى الاقتصادية و الاجتماعية ، و ضعف الأسس الثقافية و القيمية للديمقراطية مثل العقلانية و الرشادة و الإيمان بدور الفرد ، وعدم قيام مجتمع مدني حقيقي . هذا الأخير الذي يعتبر عنصرا مهما في تحديد مستوى التنمية السياسية لا يزال يوصف بعدم الفاعلية لعدة أسباب من أهمها وجود " التسلطية في الممارسة السياسية " ، حيث يحرص النظام السياسي على تفكيك المجتمع و الحيلولة دون تبلور قواه و مؤسساته ، و كذا بساطة بنيته التركيبية.

بالإضافة إلى كل هذه العوامل هناك البعد الخارجي ، الذي يلعب دورا مهما في تشكيل مجمل الأوضاع الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في الدول النامية والجزائربالتخصيص ، و هو ما يطلق عليه اسم (الاختراق الخارجي المنظم) ، حيث يؤكد الكثير من الباحثين على أن هذه الدول سوف تواجه مزيدا من التهميش في المستقبل في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد[52].

المبحث الثاني : إستراتيجية التنمية السياسية في تكريس الحكم الراشد في الجزائر

---

[50] رعد عبد الجليل علي ، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** ، الطبعة الأولى ،ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2002، ص 165.

[51] كاظم حبيب ، " **حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث و اتجاهات التغير المنشود فيها** " ، المستقبل العربي ، عدد146 (أفريل 1991) ، ص 18-39

[52] حسنين توفيق إبراهيم ، **"تكنولوجيا المعلومات و إشكالية الديمقراطية "** ، مجلة منبر الحوار ، السنة التاسعة،العدد34،خريف1994،ص119

في هذا المبحث قسمنا دراستنا لثلاث مطالب مطلبا أول بعنوان دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية قسم بدوره إلى فرعين أول نظرنا فيه للبنية الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية و ثانيا بعنوان البرامج الحزبية الجزائرية ثم مطلبا ثانيا نظرنا فيه لعلاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع .

المطلب الأول : دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية

الفرع الأول: البنية الداخلية للأحزاب السياسية الجزائرية

ان الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دوران سلس ومرن للنخبة. فبقاء القيادات واستمرارها، غياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية المهمة. توجه بنية الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الاحتكار، فالأحزاب السياسية تفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد.

فهناك واقع الأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي وطموح التغيير على مستوى القواعد الحزبية، ونتيجة لعدم المرونة في التناوب على السلطة فقد عرفت الأحزاب السياسية أزمات سياسية عشية انعقاد المؤتمرات الخاصة بتجديد هياكل الحزب .[53]

فقد عرف هذا النوع من الأزمات كل من حمس في سنة 2008، والنهضة والإصلاح وجبهة التحرير الوطني في 2003. حيث بات من المألوف على الساحة الحزبية أن يحدث الانشقاق بين تيار تصحيحي والأخر موال للقيادة الحزبية الحالية. والكيفية الثانية لحدوث أزمات التناوب تتم عن طريق الانقلابات داخل الأحزاب السياسية كما حدث مع عبد الحميد مهري في حزب جبهة التحرير الوطني، وجاب الله مع حزبه الأول النهضة وحزبه الثاني حركة الإصلاح .[54]

إن السبب الرئيسي يرجع إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها. والسبب الثاني يرجع إلى النشأة الحديثة للأحزاب السياسية حيث أن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من بين الأولويات أمام اعتبارات انتخابية وسياسية أخرى، حيث أن بروز قيادات سياسية غير معروفة للحزب سيكون له ثمن انتخابي باهظ على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات السياسية المؤسسة لها. والسبب الثالث يكمن في الطبيعة

---

[53]. **http://www.montada.echoroukonline.com الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، على الساعة، 10: 9 ،11/04/2018**

[54] المرجع السابق، **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر 4/8/ 2011**

الأوتوقراطية للأحزاب السياسية في الجزائر حيث تنحصر معظم الصلاحيات في رئيس الحزب من الناحية الفعلية، فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو النمط الرئاسي

يبقى تساؤل جدير بالطرح عن سر بقاء التصلب التنظيمي والهيكلي داخل الأحزاب السياسية الجزائرية مع ما يحمله التجديد التنظيمي وإفساح المجال أمام المشاركة السياسية الحزبية من تجديد لدماء الحزب ودخول فئات شابة وتوسع قاعدة الحزب الاجتماعية، ومثال ذلك لماذا لا تفكر الأحزاب السياسية في فتح المنافسة السياسية داخليا عبر تنظيم انتخابات أولية، تمكنها من ترشيح المنتخبين الأكثر شعبية وتسمح للأحزاب بتوسيع قاعدتها الشعبية بانفتاحها على الجماهير .[55]

الفرع الثاني :البرامج الحزبية الجزائرية

إن البرامج الحزبية التي تقدمها الأحزاب في الجزائر عادة غير واضحة كما أخذ النقاش البرامجي يفقد أهميته لدى الأحزاب السياسية ولدى الرأي العام، وذلك لعدة أسباب، افتقاد لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها، وتفتقر إلى وضوح للرؤية حول الخروج من الأزمة الأمنية والسياسية، وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية. ومن نتائج ذلك خفوت النقاش الإيديولوجي والسياسي بين الأحزاب السياسية[56]، وتراجع الحماس للعمل الحزبي في أوساط المواطنين والسلوك النضالي. فتأييد برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية ولحكم البلاد ومعالجة الأزمات، فبدلا من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة ومثرية حول مشروع المصالحة وكيفية إنجاحه إن كانت فعلا تسعى لتأييده وإنجاحه، وتقديم برامج واقتراحات حول الأولويات التنموية والموقف من الاستثمارات الأجنبية، ومسألة العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والسياسة الضريبية، وغيرها . وبدلا من ذلك اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد أو بالتركيز على جوانب أخرى من القضايا السياسية. لذا ينتقد الكثير من الباحثين والملاحظين غياب القضايا الجوهرية والأساسية من برامج الأحزاب السياسية الجزائرية، مثل تقييم العملية الديمقراطية، الفساد السياسي، علاقة السلطات المدنية مع العسكرية.

هذه المواضيع تعكس أزمة المشروع وأزمة البرنامج عند الأحزاب السياسية ، هذا المشروع الذي طال البحث عنه طيلة عشرين سنة من الدخول في عهد التعددية السياسية والإعلان عن الإصلاحات والدخول في مرحلة انتقالية لم يتحقق الخروج

---

[55] عباش عائشة، مرجع سبق ذكره،ص 60

[56] المرجع السابق ، **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر 2018/4/8**

منها بعد، فقد فشلت الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب السلطة من الخروج من المرحلة الانتقالية من النهج الاشتراكي إلى رأسمالية أو إلى نظام سوق لم يتحقق بعد، ولازال هناك تردد في الكثير من التفاصيل، وأخطاء يمكن أن ترهن الأجيال اللاحقة خصوصا في مجال المحروقات والاستثمارات الأجنبية والسياسات المالية.

فالأحزاب الإسلامية تفتقر في برامجها إلى رؤية في كيفية الحكم، وكيفية المخرج من الأزمة الاقتصادية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية والتي تقف البطالة في صدارة هذه المشاكل. أما أحزاب الإدارة أو الأحزاب الوطنية الممارسة للسلطة فلم يتغير خطابها وتصورها حول الإصلاح الاقتصادي والسياسي في إطار خطاب تقليدي لا يخاطب الأغلبية الساحقة للجماهير، والأحزاب المسماة بالديمقراطية تطرح بعضها من برنامجها بعيد عن الديمقراطية توصف بأنها برامج اوتوقراطية تحديثية، تحاول في برامجها فرض حداثة قسرية على المجتمع. والعامل المشترك الغائب هو النقاش حول التحول الديمقراطي.[57]

المطلب الثاني :علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع

إن انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية سينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبني على أسس مصلحيه وانتخابية، من خلال ممارسات القبلية و الجهوية في الانتخابات. ونتيجة لذلك فقد المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن، والإقبال على النشاطات السياسية. وقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني. ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد للسلطة، مما افقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين[58] . هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي، بل إن هذا

---

[57] المرجع السابق **www. http://montada.echoroukonline.com**

[58] سعيد بوشعير، مرجع سبق ذكره ، ص 25

العنف والسخط أتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثلما حدث من حرق مقرات أحزاب (الارسيدي والأفافاس) في منطقة القبائل رغم أنها تمثل معقلا لها.[59]

المبحث الثالث :الحكم الراشد في الجزائر

في هذا المبحث فقد تطرقنا للحكم الراشد في الجزائر من خلال تقسيمنا للدراسة لأربعة مطالب ،في المطلب الأول تطرقنا لإستراتيجية تنفيذ الحكم الراشد في الجزائر وفي المطلب الثاني نظرنا فيه لسبل تفعيل الحكم الراشد في الجزائر المطلب الثالث فقد تطرقنا لاإصلاحات الدولة الجزائرية في ظل تبني سياسة الحكم الراشد و المطلب الرابع لمعيقات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر.

المطلب الأول :إستراتيجية تنفيذ الحكم الراشد في الجزائر

إن تزايد الاهتمام بموضوع الحكم الراشد من طرف السلطات الجزائرية، ظهر بوضوح من خلال ما جاء في دراسات البنك الدولي المعتمدة حول الحكم الراشد ومحاولة وضع الأسس النظرية له، كاحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية وكذلك تعزيز العدالة الاجتماعية للدولة، وهذا ما تجسد في الكثير من التنظيمات الدستورية والقانونية بمحاولة التمسك بالمعايير المكونة للقيم الديمقراطية عن طريق إصدار مجموعة من التشريعات المختلفة لمكافحة الفساد فقد شمل تقرير برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في كلمته لدى افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع إفريقيا بأن مكافحة الفساد والرشوة

هي إحدى انشغالاتنا الرئيسية[60] ، المقدم للآلية الإفريقية للقيم من قبل النظراء في نوفمبر 2008 والذي يحتوي أربعة أبواب الباب الأول تناول الديمقراطية والحكامة

[59] _مرجع سبق ذكره-**59** www. **http://montada.echoroukonline.com**

السياسية والباب الثاني تضمن الحكامة والتسيير الاقتصادي، والباب الثالث خصص للحكامة والمؤسسات والباب الرابع فقد تناول التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث أكد التقرير أن الجزائر تعمل على مكافحة الفساد من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد وإطلاق مشاريع ضخمة للإصلاح المؤسساتي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وهي الإصلاحات التي كان لها الأثر الايجابي على مشاريع التنمية ومن أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر بشأن تجسيد أولويات الحكمالراشد ما يلي :

1الأمر 66 / 156 - المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن لقانون العقوبات لجرائم الفساد.

2–القانون رقم 09/01 في 26 جوان2001 .

3- انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم في 31 أكتوبر2003.

4- القانون الجزائري المتعلق بالوقاية من الفساد رقم 01 / 06 - المؤرخ في 20 فيفري 2006 ،المتعلق بدعم الشفافية والن ا زهة وتسهيل وتدعيم القانون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة م ا رحل الفساد بالوقاية، وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به[61].

المطلب الثاني : سبل تفعيل الحكم الراشد في الجزائر

إن إقامة حكم الراشد في الجزائر يتطلب مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتأسيس دولة الحق والقانون والاعتماد على المشاركة والشفافية والمساءلة على الأعمال، كما يستلزم ذلك مشاركة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في البيئة السياسية، ومن بين جهود الدولة الجزائرية في ترسيخ آليات الحكم الراشد ما يلي:

ترقية المصالحة الوطنية وتعزيز دولة القانون: شرعت الدولة الجزائرية في تنفيذ سياسة استعادة السلم عقب ما عرفته من تدهورات أمنية كبيرة في فترة التسعينات من القرن الماضي، وقد تجسد ذلك في سياسة الوئام المدني من أجل استعادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كما قامت بعدها بتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية كبديل

---

[60] سارة بو سعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية،دراسة مقارنة الجزائر، ماليزيا**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس، سطيف ،2013/2012 ، ص215

[61] وفاء رايس، ليلى بن عيسى،**" الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية"**،الملتقى العلمي الدولي حول :آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر ، 26 - 25 نوفمبر 2013، ص6

لسياسة الوئام المدني،غير أنها باءت بالفشل وهو ما جعل الدولة تعلن عن إجراء استفتاء شعبي حول مشروع العفو الشامل الذي ألقي بمدريد عام2005 إلا أنه سرعان ما استبدل مشروع العفو الشامل بالميثاق من أجل السلم والصالحة الوطنية بموجب المرسوم الرئاسي 278 - 05المتعلق بالمصالحة الوطنية ليوم 29 سبتمبر[62] 2005، كما تم استحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 244 - 99 المؤرخ في 26 أكتوبر 1999 ، وقد كان لهذه السياسات نجاحا كبير، حيث ساهمت في تحسين الأوضاع السياسية للدولة وفي مقابل ذلك لقيت بعض الإخفاقات خاصة فيما يتعلق بعدم اقتناع البعض بفكرة المصالحة الوطنية[63].

1- **مكافحة الفساد** : حيث تحضى قضية الفساد باهتمام كبير من طرف الحكومات الجزائرية نتيجة لما له امن آثار سلبية وخطيرة تنجم عنها، ومن أهم جهود الدولة في محاربة الفساد ما يلي:

1- مشاركة الجزائر على الصعيد الدولي في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة في 12 ديسمبر 2000

2- إصدار قانون وطني لمكافحة الفساد يترجم نصوص الاتفاقية الدولية رقم / 06 - 01المؤرخ في 20 فيفري 2006، وإصدار مراسيم تطبيقية له.

3- إنشاء هيئة لمكافحة الفساد على المستوى الوطني، وهي هيئة إدارية تتكون من6 أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات.

2-تفعيل المشاركة السياسية: عن طريق الانتخابات التي تعتبر من المظاهر الرئيسية لمشاركة المواطن في الشؤون السياسية، إذ عمدت الدولة إلى تعديل قوانين الانتخابات خاصة المحلية من خلال التعديل فينص المادة 82 الذي يخص شروط المشاركة في الانتخابات المحلية، حيث يشترط أن يكون حصول 4 من الأصوات المعبر عنها موزعا على 21 أو 25 ولاية على الأقل، أما فيما يتعلق بالمشاركة

---

[62] كربوسة عمراني، عكنوش نور الصباح، مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر ، كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر،10ديسمبر2005،الجزائر :دارهومة للنشر،2006 ،ص145-146

[63] نبيل حمادي، **أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد**، جامعة المدية- الجزائر ص 83 ،84

تعديل المادة 109التي تتعلق بالمشاركة في الانتخابات[64] التشريعية[65]، فان التعديل يقترح في حالة حصول الحزب على نسبة 4 بالمائة جمع 400 توقيع من كل مقعد في الدائرة المعنية للمتر شح ورغم كل هذه الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية، إلا أن نسبة المشاركة السياسية تبقى ضئيلة جدا وسبب ذلك من وجهة نظر الطبقة السياسية يكمن في عدم تأقلم الطبقة الحاكمة مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري، مما يتطلب البحث عن مواطن الخلل في عملية الاتصال بين المواطن والنظام السياسي.

المطلب الثالث :إصلاحات الدولة الجزائرية في ظل تبني سياسة الحكم الراشد

لقد طرحت فكرة المشروطية مع أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينات القرن العشرين، حيث ظهر ما يعرف بالجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الإصلاح مدفوعًا بما عانته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية حادة، وكان مضمون هذا الجيل الأول من المشروطية هو تبني برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية، فقد أخذت اتجاهًا لفرض الليبرالية الاقتصادية على دول العالم الثالث و فرض النمط الغربي للتنمية على تلك الدول النامية وعلى رأسها الدول الأفريقية باعتبارها أكثر الدول النامية اعتمادًا على المساعدات الخارجية، ولم تكن الجزائر بمنأى عن هذه المشروطية[66] وهي التي شهدت مع أواخر الثمانينات والى منتصف التسعينات درجة من العجز الاقتصادي وتراكم المديونية الخارجية وترافق ذلك مع انسداد للأفق السياسي وتدهور أمني خطير فراغ دستوري وقانوني في المؤسسات الجمهورية عكسته مراحل انتقالية عديدة ، لم تستطع إرساء استقرار سياسي ونهوض اقتصادي، والنظر لعلاقة التي تربط بين الجانب الاقتصادي والسياسي والتي أرستها التحولات العالمية وجدت الدولة أنها مطالبة بإتباع توصيات المؤسسات المالية الدولية التي تفرض تقديم مساعداتها بما تسميه الانفتاح الديمقراطي والإصلاح السياسي،وقد بدأ تدخل صندوق النقد الدولي منذ تسعينات القرن العشرين من خلال فرض سياسات الإصلاح الاقتصادي على الج ا زئر كشرط لتلقي المساعدات في إطار برامج التكييف الهيكلي وتجسدت هذه السياسات في الحد من الإنفاق الحكومي وتحرير التجارة ، وظهر اتجاه

---

[64] عبد الجليل بلهوشات، **التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر**، 2013/1998،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،السنة الجامعية،**2015/2014**

[65] وليد خلاف،**" دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي ."**مذكرة ماجستير غير منشورة .تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة ،2010/2009 ، ص20

[66] عامر صبع،**" دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين" 2004 - 1999** ، مذكرة ماجستير، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008 / 2007 ، ص133

واضح نحو ربط المشروطية السياسية بالمشروطية الاقتصادية، أو ما أطلق عليه بالتكييف الهيكلي السياسي[67] ومن بين الإصلاحات التي اتخذتها الدولة الجزائرية نجد :

-الإصلاح السياسي

-تعديل قانون الانتخابات

-تعديل الدستور والبديل المقترح

-الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

-الإصلاح المالي

المطلب الرابع :معيقات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر

تواجه الجزائر مجموعة من العراقيل في ظل تبنيها لسياسة الحكم الراشد، حيث عمدت إلى استخدام الأساليب التي تعتبر كإطار عام للانطلاق والتفكير مستعينة بذلك على تنظيمات قانونية قصد الوصول إلى الطريقة العقلانية الرشيدة في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل اللرأي العام، ومن بين معيقات تحقيق سياسة الحكم الراشد في الجزائر ما يلي:[68]

-غياب التداول على السلطة :وذلك نظ ا ر لما تشهده الجزائر من هيمنة عسكرية على الطبقة السياسية وخاصة بعد التدخل في المسار الانتخابي الذي أضحى له دور وتأثير كبير على عملية التداول على الحكم .

-غياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية :فبعد التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر وإقرار التعددية السياسية سنة 1989 ، حيث نصت المادة 4 من دستور 1989 على الحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي إلا أن نسبة المشاركة السياسية في الجزائر كانت ضعيفة، وتعود أسباب ذلك إلى ضعف الحراك الاجتماعي.

---

[67] عامر صبع، المرجع السابق ، ص141

[68] آسيا بلخير،" **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق : الجزائر نموذجا 200 / 2000**، مذكرة ماجستير، فرع رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر، 2009 ،ص204

-انتشار ظاهرة الفساد :وهي من القضايا العامة التي تحضي باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية،لاسيما وأن ظاهرة الفساد أصبحت تطرح على المستوى العالمي لا على المستوى المحلي فقط مما يستلزم التعاون الدولي لمواجهتها[69]

المبحث الرابع :تشخيص تجربة التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر

حاولت الحكومة الجزائرية الوصول إلى الحكم الراشد عن طريق إستراتيجية تتبنى فيها فواعل و مقومات التنمية السياسية في صورة المشاركة السياسية، الأحزاب السياسية و المجتمع المدني و ذلك بهدف ترشيد الحكم المحلي، و هذا ما سنتطرق إليه المواليين لمعرفة مدى نجاح الجزائر في ارساء الحكم من خلال تتبع مسار تنموي سياسي .

المطلب الأول : مؤشر المشاركة السياسية و الاستقرار السياسي في الجزائر في تجسيد الحكم الراشد .

للمشاركة السياسية و الاستقرار السياسي دور في إرساء الحكم الراشد في الجزائر.

لكن هل نجحت الجزائر في بلوغ ذلك ؟

1 –المشاركة السياسية في الجزائر : المشاركة السياسية تمثل الآلية التي يتم من خلالها إرساء البناء المؤسسي للدولة [70]،وذلك من خلال إشراك المواطن في التأثير على عملية صنع القرار.

فإذا ما نظرنا لمسار المشاركة السياسية (الانتخابات)في الجزائر عبرة مواعيد متباينة،لكن قبل هذا تجدر الإشارة إلى الأحكام القانونية التي ترى ان المشاركة السياسية حق من حقوق الإنسان السياسية .

و من بين الأنظمة القانونية للمشاركة السياسية في الجزائر نجد :

---

[69] آسيا بلخير، المرجع السابق ، ص 207

[70]أمينة بن حامد ، **دور التنمية السياسية في إرساء الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة مصطفى اسطنبولي ،معسكر،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2016/ 2017،ص41

-حق تكوين الجمعيات : الذي نصت عليه المادة 40 من دستور 1989 حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به [71]،وقد عدلت هذه المادة في دستور1996بحيث استبدل اسم الجمعيات السياسية باسم الأحزاب السياسية.

-حق المواطن في المساهمة في إدارة الحياة العامة : حيث منحت دساتير الجزائر المواطن الحق في إدارة شؤونه بنفسه ، و هذا ما جاء به دستور 1989 من خلا المواد التالية :

المادة07:السلطة التأسيسية ملك الشعب :

-يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسة الدستورية التي يختارها .

-يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء و بواسطة ممثليه المنتخبين[72] .

المادة 10:الشعب حر في اختيار ممثليه

-لا حدود لتمثيل الشعب إلا ما نص عليه الدستور و قانون الانتخابات.

المادة 53:الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين[73]

-حق الانتخاب و الترشح: باعتبار أن الانتخاب من ابرز مظاهر المشاركة السياسية نجد أن المشع الجزائري قد منح هذا الحق للمواطن الجزائري في دستور 1989 من خلال المادة 47.

بالإضافة لهذه المواد نجد مجموعة من القوانين العضوية التي أعطت المشاركة السياسية حيزا هاما في الجزائر و قد نجد منها :

- قانون الانتخابات في أوت 1989 [74].

-قانون الانتخابات في 06 مارس من سنة 1997 المتعلق بتحديد الدوائر الانتخابية و عدد المقاعد المراد شغلها في البرلمان.

-قانون الانتخابات 2012 جاء ليكرس مبدأ الحياد و الشفافية .[75]

---

71 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**دستور1989**،**المادة 40**

72 نفس المرجع،**المادة 07**

73 نفس المرجع، **المواد ،53 10**

74بليل زينب،**موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجيستيرفي العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،تخصص سياسات مقارنة ،جامعة سعيدة،-2013 -2012 ،ص89

75 بليل زينب، نفس المرجع ،ص98

عند تشخيصنا لواقع المشاركة السياسية في الجزائر نجد أنها شهدت منذ التعددية الحزبية إلى يومنا هذا العديد من المواعيد الانتخابية سواء كانت رئاسية أو محلية.

2-الاستقرار السياسي في الجزائر :

إن الاستقرار السياسي يعكس قدرة النظام السياسي على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح و حل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة سلمية تمكنه من إنهاء الأزمات و الحد من العنف السياسي و تزايد شرعية النظام.[76]

فمن ابرز الأزمات التي مرت بها الجزائر الأزمة الاقتصادية في فترتي الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي و التي أثرت بشكل كبير على البناء المؤسسي للنظام السياسي الجزائري،مما ادخل النظام في ظاهرة من الاستقرار و الذي اثر بدوره على التنمية السياسية من خلال التأثير على مسالة الشرعية و العدالة في توزيع المنافع المادية و هو ما اثر على مسار الجزائر نحوى تحقيق الرشاد السياسي .

و من بين هذه الأزمات نجد :

أحداث أكتوبر 1988 : خروج الجماهير المناهضة للنظام في العاصمة و انتهت بخسائر مادية و بشرية بعد تدخل الجيش.

المطلب الثاني : مؤشر فعالية المجتمع المدني و الأحزاب السياسية

-دور المجتمع المدني في تفعيل الحكم الراشد :

يعتبر المجتمع المدني هو تلك التوليفة المختلفة من المؤسسات و الجمعيات الطوعية التي تنشأ بغرض مزاولة الأنشطة المختلفة سواء التشكيلية أو من حيث الوظائف التي تقوم بها و الميادين التي تنشط بها ، فنجدها ذات طابع ديني و ثقافي ...و غيرها .

تقوم هذه الجمعيات بالمساهمة في بناء المجتمع و زيادة نسبة المشاركة فيه و ترسيخ آليات الحكم الراشد .

و من هذا المنطلق نجد إن مؤسسات المجتمع المدني بطابعيه التقليدي و المعاصر في المجتمع الجزائري الذي عرف العديد من التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات الطابع الديني و المدني منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد و

76محمد صلاح بو عافية ،الاستقرار السياسي –قراءة في المفهوم و الغايات، مجلة دفاتر السياسة و القانون ،العدد15،جامعة ورقلة 2016 ، ص311

الزوايا[77] ، والتي ساهمت بدورها في تنمية المجتمع ، و قد اعتبر الدين الإسلامي إطارا ممهدا تجسدت من خلاله مبادئ و قيم المجتمع المدني على رض الواقع قبل أن يتناولها الفكر العالمي بالفلسفة و التنظير[78] .

إن للمجمع المدني دورا هاما في إرساء الحكم الراشد و ذلك ما ينحصر في :

1-المجتمع المدني و الديمقراطية :

أين يقوم هذا الأخير بدور مهم في تعزيز العمل الديمقراطي داخل الدولة ،فيساهم بأعماله في الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية .

2-المجتمع المدني و عملية التحول الديمقراطي :

يساهم المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي مما دفعه إلى إعادة تشكيل نفسه لمسايرة الحراك الشعبي الذي يطالب بالتحول الديمقراطي من اجل إرساء الحكم الراشد[79].

-دور الأحزاب السياسية في تفعيل الحكم الراشد :

إن فكرة بروز الأحزاب السياسية ليست فكرة حديثة ،بل تمتد جذورها إلى حقبة الاستعمار الفرنسي أين ظهرت العديد من الأحزاب كحزب شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري و التي كانت تسعى إلى تحقيق الاستقلال من خلال النضال السياسي.

وبالتالي فان الجزائر عاشت تجربة حزبية فعالة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، و على العموم فان الأحزاب السياسية الجزائرية سواء كانت موالية للسلطة أو معارضة لها فإنها و حسب المادة 11 من القانون العضوي رقم 11-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 فإنها تنص على "يعمل الحزب السياسي على تشكيل الإرادة السياسية للشعب في جميع ميادين الحياة العامة" و ذلك عبر :

-المساهمة في تكوين الرأي العام .

-تشجيع المساهمة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة .

-الدعوة إلى ثقافة سياسية أصلية .

---

[77] محمد صلاح بو عافية، المرجع السابق،ص201

[75] شاوش اخوان جهيدة،**واقع المجتمع المدني في الجزائر**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاج،تخصص علم اج التنمية،قسم ع الاج،جامعة بسكرة، 2014-2015 ،ص95

[76] منير مباركية ،علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر،الجزائر،جامعة عنابة ،دفاتر السياسية و القانونية ،عددخاص،2011 ،ص21.

-تكوين و تحضير نخب قادرة على تحمل مسؤوليات عامة .

-العمل على تكريس فعل ديمقراطي و التداول على السلطة و ترقية حقوق السياسية للمرأة[80].

خلاصة الفصل الثاني :

ما يمكن استخلاصه من خلال تحليل نتائج الدراسة أن الجزائر تصارع اليوم و أكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة و معقدة ، رغم الإمكانات المتاحة وعليه فان تطبيق الحكم الجيد أو الرشيد أصبح شرطا لا غنى عنه و ذلك من خلال من خلال إفساح المجال للأفراد للمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط والبرامج لتحقيق العملية التنموية ، كما نستنتج من خلال استنباط مجموعة من المعايير والمبادئ أن التنمية السياسية ترتبط ارتباطا مباشرا بتنفيذ الحكم الراشد أو الجيد.

---

[80] ليندة بن محرز ،**المعارضة السياسية في الجزائر** ،الجزائر ،دار القصبة للنشر، 2014 ،ص 259

خاتـــــــــــم

ة

من خلال دراستنا هذه و التي تناولت إشكالية إرساء الحكم الراشد من خلال تحقيق التنمية السياسية ، بحيث اعتبرت هذه الأخيرة كوسيلة أساسية و ملزمة لتحقيق الحكم الراشد ، فدراستنا لاشكاليتنا هذه أخذت بعين الاعتبار تناول كلا الموضوعين و ذلك من خلال تطرقنا إلى مختلف الاتجاهات النظرية المساهمة في التعريف بالموضوع .

مرورا إلى إبراز العلاقة التأثيرية التفاعلية بين المتغيرين فتجدها في بعض الأحيان علاقة تباعديه مما يحول دون تحيق حكم راشد و في أحيان أخرى نجدها علاقة

تقاربيه بحيث تجمع بينهما عدة نقاط ، فقد حاولنا الإلمام و لو بصفة عامة لمجموعة من الأفكار الخاصة بالموضوع في الفصل الأول الخاص بالجانب النظري.

كما خلصنا في الفصل الثاني و الذي كان عبارة عن فصل تطبيقي لدراسة حالة الجزائر ، و ذلك من خلال تشخيص الظاهرتان وذلك من خلال تطرقنا لواقع كل من التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر و مدى دور التنمية السياسية في إرساء الحكم الراشد و ذلك من خلال إبراز أهم الآليات المتخذة اتجاه ذلك .

ومن خلال هذه الدراسة التي قمنا بها وكنتيجة متحصل عليها توصلنا إلى إجابة لاشكاليتنا المطروحة و التي تمثلت عن مدى مشاركة التنمية السياسية في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر ، يمكن القول إن هذا لا يزال قيد التنفيذ إذ نجد الجزائر لا تزال في بداية تكريسه للحكم الراشد من خلال مقاربة التنمية السياسية ، فهي لا زالت تحتاج لمزيد من تطبيق الديمقراطية محضى و كذا إصلاح المنظومة الإدارية الفاسدة ، فان مدى نجاح عملية التنمية السياسية يتوقف على مدى رشاد الحكم

و كاقتراحات نستعرض ما يلي :

- ترسيخ ثقافة سياسية لأفراد المجتمع .
- تطبيق ديمقراطية شفافة معبرة عن حكم راشد .
- تفعيل مبدأ التداول السلمي على السلطة .

قائمة المراجع

و

المصادر

1- آيات من القران الكريم :

سورة البقرة الآية 32

2-الوثائق الحكومية :

1- دستور1989

3- قائمة الكتب :

1- احمد وهبان، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ،مصر،دار الجامعة،2003.

2- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الأول،** ط2، مصر: دار المعارف الجامعية ، 2002.

3- المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**(إطار نظري)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2012.

4- بيار كالام، تفتت الديمقراطية من أجل ثورة في الحاكمية، ترجمة شوقي الويهي، ط1، (بيروت: دار الفارابي)، 2004.

5- كربوسة عمراني، عكنوش نور الصباح، **مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر** ،كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر،10ديسمبر2005،الجزائر :دارهومة للنشر،2006 .

6- محمد زاهي المغيربي ،**التنمية السياسية والسياسة المقارنة** ،قراءات مختارة، ط1 ليبيا :منشورات دار قاريوس، 2002.

7- محمد فهيم درويش، **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد،** ط1، (القاهرة: دار النهضة العربية)، 2010.

8- نصر محمد عارف ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** ، القاهرة : دار القارئ العربي ، 1993 .

9- نور الدين زمام ، **القوى السياسية و التنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث** - ، الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الكتاب العربي ، 2003 .

10- سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء الأول، ط6 الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2004.

11- عبد الغفار رشاد القصبي ،**التطور السياسي والتحول الديمقراطي** ، الجزء الأول، ط2، مصر : جامعة القاهرة ، 2006.

12- علي عباس ، **المجتمع المدني و الديمقراطية** ، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، ط1، 2009.

14- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1،الأردن، دار دجلة، 2008.

15- رعد عبد الجليل علي ، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** ، الطبعة الأولى ، ليبيا ، دار الكتب الوطنية ، 2002.

4-قائمة المذكرات :

1-آسيا بلخير، **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق : الجزائر نموذجا200 / 2000** ، مذكرة ماجستير، فرع رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر،2009

2-أمينة بن حامد ، **دور التنمية السياسية في إرساء الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة مصطفى اسطنبولي ،معسكر، كليةالحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2017/2016

3-بليل زينب،**موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجيستيرفي العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،تخصص سياسات مقارنة ،جامعة سعيدة،-2013 -2012 .

4- بورغدة وحيدة، **حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 2008 .

5-سارة بو سعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية،دراسة مقارنة الجزائر**، ماليزيا، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس، سطيف،2013/2012 .

6-عبد الجليل بلهوشات، **التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر 2013/1998**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،السنة الجامعية،2015/2014.

7-عامر صبع، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين 2004 - 1999**، مذكرة ماجستير، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2008 / 2007.

8-شاوش اخوان جهيدة،واقع **المجتمع المدني في الجزائر**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاج،تخصص علم اج التنمية،قسم ع الاج،جامعة بسكرة، 2014-2015.

9-وليد خلاف، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2009/2010

10- عائشة عباش ، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة ،السنة الجامعية 2008/2007.

قائمة المقالات و المداخلات و الملتقيات :

1- الياس سليماني ، **مجلة البدر**، العدد 03، مايو 2011، 4، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي:"**الخصائص والمعايير**".(فيفري 25 المطالعة تاريخ) ، **.bechar.dz-www.univ**

2- حسنين توفيق إبراهيم ، **تكنولوجيا المعلومات و إشكالية الديمقراطية** ، مجلة منبر الحوار ، السنة التاسعة،العدد34،خريف1994.

3- كمال بلخيري، عادل غزالي، **متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء1، جامعة سطيف يومي 8 و9 2007 ، مطبعة اقرأ قسنطينة.

4- محمد جمال بار ونت، " **تقرير عن ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**-مجلة المستقبل العربي، العدد 309، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2004.

5- محمد خليفة ، **إشكالية التنمية و الحكم الراشد** ، مداخلة القية بجامعة جيجل ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، د ط، 2007.

6-عبد الحميد بوطة، و النوري دريس، " **مشروع مؤسسة تربوية والحكم الرشيد**، ملتقى الحكم الرشيد" ، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء الثاني، جامعة سطيف، 2007

7- عبد النور ناجي، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر** دراسة حالة الأحزاب السياسية" ، مجلـة المفكـر ، العدد 3، جامعة بسكرة، الجزائر،2010.

8- عادل غزالي، **متطلبات الإدارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم لنامي ،الجزء1، الجزائر جامعة سطيف، 8/9 أفريل 2.

9- تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعنوان: **التنمية المشاركاتية والحكم الرشيد**، باريس 1995.

6- قائمة المعاجم :

1- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، ط6، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998.

2- معجم اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط 4 ، (مكتبة الشروق الدولية)، 2004.

7-قائمة المواقع الالكترونية :

1-http://www.montada.echoroukonline.com

2-http://www.univ- bechar.dz

فهرس المحتويات

البسملة
سورة البقرة الآية 32
الشكر و التقدير
الإهداء
مقدمة 01
الفصل الأول : التأصيل النظري للتنمية السياسية و الحكم الراشد 09
المبحث الأول :ابستيمولوجيا التنمية السياسية 11
المطلب الأول :نشأة و تطور التنمية السياسية 11
المطلب الثاني: تعريف التنمية السياسية 13
المطلب الثالث: مداخل دراسة التنمية السياسية 14
المبحث الثاني: الإطار النظري للحكم الراشد 18
المطلب الأول:ابستيمولوجيا الحكم الراشد 18
المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد 30
المبحث الثالث :علاقة التنمية السياسية بالحكم الراشد 35
المطلب الأول:العلاقة التقاربية بين التنمية السياسية و الحكم الراشد 35
المطلب الثاني : العلاقة التباعدية بين التنمية السياسية و الحكم الراشد. 36
المطلب الثالث: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية السياسية 37
الفصل الثاني: تحديات التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر 39
المبحث الأول : واقع التنمية السياسية في الجزائر 41
المطلب الأول: طبيعة البناء السياسي و المجتمع 41

المطلب الثاني : مؤشر التجانس و التكامل السياسي و الاجتماعي 42

المطلب الثالث : التعقيد المؤسساتي(المؤسساتية) 42

المطلب الرابع : دور المجتمع المدني و كيف يساهم في الإنتاج و إعادة التوزيع للقيم و الأدوار 44

المبحث الثاني : إستراتيجية التنمية السياسية في تكريس الحكم الراشد في الجزائر 46

المطلب الأول : دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية 46

المطلب الثاني :علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع 49

المبحث الثالث :الحكم الراشد في الجزائر 51

المطلب الأول :إستراتيجية تنفيذ الحكم الراشد في الجزائر 51

المطلب الثاني : سبل تفعيل الحكم الراشد في الجزائر 52

المطلب الثالث :إصلاحات الدولة الجزائرية في ظل تبني سياسة الحكم الراشد 55

المطلب الرابع :معيقات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر 56

المبحث الرابع :تشخيص تجربة التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر 58

المطلب الأول : مؤشر المشاركة السياسية و الاستقرار السياسي في الجزائر في تجسيد الحكم الراشد . 58

المطلب الثاني : مؤشر فعالية المجتمع المدني و الأحزاب السياسية 61

خاتمة 65

قائمة المراجع 68

فهرس المحتويات 75

ملخص الدراسة باللغة العربية 79

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية 80

ملخص الدراسة :

الجزائر وكغيرها من الدول مطالبة اليوم وقبل أي وقت مضى بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية سياسية شاملة ومتوازنة،وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشراتها والمتمثلة في التمكين، أي توسيع قدرات المواطنين وتشجيعهم على اكتساب ثقافة سياسية والحرية في اختيارهم العدالة في التوزيع و التي تشمل الإمكانات والفرص المتاحة للفرد، كمصدر أساسي للإشباع الذاتي ، الأمن الشخصي المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات، وأخيرا الاستدامة التي تضمن القدرة عل ى تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

وبدورها هذه المؤشرات لا تلامس النوعية والجودة إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة،والذي يرتبط مباشرة بالتنمية السياسية كأهم مرتكزات الحكم الراشد أو الحكم الصالح.

و هذا ما أبرزناه في دراستنا هذه من خلال تطرقنا لمعرفة مدى مشاركة التنمية السياسية في إرساء الحكم الراشد.

Resume:

L'Algérie, comme tous les autres pays, est requise aujourd'hui, et des transformations politiques régionales et internationales , Dans le but de parvenir à un développement politique global et équilibré, et bien sûr cela ne peut être réalisé qu'en prenant les indicateurs de l'autonomisation, c'est-à-dire élargir les capacités des citoyens et les encourager à acquérir une culture politique et la liberté dans leur choix de la justice dans la distribution, qui comprend le potentiel et les

opportunités de l'individu, en tant que source principale d'auto-satisfaction, la sécurité personnelle du droit à la vie de chaque individu, libre de toute menace, et enfin la durabilité qui assure la capacité de répondre aux besoins de la génération actuelle sans affecter la vie des générations suivantes et leur droit à une vie décente.

À leur tour, ces indicateurs ne touchent la qualité que dans le cadre d'un système de gouvernance solide, Ce qui est directement lié au développement politique en tant que pierre angulaire de la bonne gouvernance ou de la bonne gouvernance.